

علماء الأزهر والمحاكم الشرعية

« يُحَرِّمُونَ بِيُوتِهِمْ بَأْيَدِهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ »
 فقد أهل الأزهر عن إجابة طلب اسماعيل باشا الخديو تأليف كتاب في الحقوق
 والمقوبات موافق حال العصر سهول العبارة مرتب المسائل على نحو ترتيب كتب
 القوانين الأوربية. وكان رفضهم هذا الطلب هو السبب في إنشاء المحاكم الأهلية
 واعتماد الحكومة فيها على قوانين فرنسا وإلزام المحاكم بترك شريعتهم وحرمانهم من
 فوائدها، وفي توجيه عزائم الكثيرين من نابتة الأمة الى درس تلك القوانين في
 مصر وأوروبا وبذل النفقات العظيمة من الحكومة ومنهم لاجل تحصيلها. ولولا جهود
 أهل النفوذ من علماء الأزهر لكانت كل هذه المحاكم شرعية أهلة بالعمامة التي يتحاسد
 حملها على الشيء القفا ويتنافسون فيها رغب عنه غيرهم لقلّة ذات يدهم. ولكانت تلك العمائم
 موضع الاحترام والاجلال كما يابق بها لا كما هي اليوم في نظر أكثر الناس. ثم انك تجد
 بعض أصحاب هذه العمائم يتشدقون بتلاوة « ومن لم يحكمكم بما أنزل الله فأولئك هم
 الظالمون » ومن لم يحكمكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » يعرضون بأهل المحاكم
 الأهلية ثم أنهم يتحاكمون اليهم عند الحاجة ويمتدنون لهم في الجامع
 ليس إبطال هؤلاء العلماء للشرعية بعدم اجابة طلب اسماعيل باشا السابق بأعجب
 من اعتذارهم عنه وتملأهم فيه. أنهم تملأوا بل احتجوا بأنهم يحافظون بذلك على
 الشرع وطريقة سلفهم الأزهر في كيفية التأليف وهو ان يكون الكتاب مؤلفاً من
 متن وشرح وحاشية وعند زيادة البيان والتحقيق تضاف اليه التقارير - فهذه هي سنة
 المشايخ المألوفة. وتألّف كتاب أو كتب يقتصر فيها على القول الصحيح ويجعل عبارة

سهلة مقسما الى مسائل تسرد بالعدد على كيفية كتب القوانين من البدع الهادمة
لتلك السنة التي جرى عليها المتون من عدة قرون !!!

حدثني علي باشا رفاعة قال ان اعمام علي باشا لما ضاق بالمشايخ ذرعا استحضروا والده
رفاعة بك وعهد اليه بأن يجتهد في إقناع شيخ الازهر وغيره من كبار الشيوخ بإجابة
هذا الطلب وقال له انك منهم ونشأت معهم فأنت أقدر على إقناعهم فأخبرهم ان اوربا
تضطرنني اذا هم لم يجيبوا الى الحكم بشرعية نابليون . فأجابه رفاعة اني باهولاي قد
سخت ولم يظن أحد في ديني فلا تعرضني لتكفير مشايخ الازهر اباي في آخر حياتي
وأقاني من هذا الامر فأقاله وكان إنشاء هذه المحاكم التي يرى المشايخ انها مؤسسة على
الكفر والظلم والفسق أثر المحافظة على الدين ، وصونه من عبث الحاكمين ، وما هذا
الدين الذي حافظوا عليه الابدعة سيئة وهي كيفية التأليف التي ألفوها كما تقدم ولم
ينزل بها كتاب ولاوردت بها سنة ولاجاءت في آر عن الصحابة والتابعين . والكيفية
التي دُعوا اليها فحسبوا خرقا في الاسلام هي أفضل وأنفع مما حافظوا عليه . فالتدريج
أهم أضعوا الشرعية لاجل الجود على هذه الكتب الحديثة الضارة المضيمة للمسلم
فكانوا من الخاطئين . وأعني بما أقول جمهورهم لا كلهم كالأخفي

حدثت المحاكم الأهلية فكانت قسيمة للمحاكم الشرعية وامكن ظهر للناس
بالاختيار ان المحاكم التي يحكم فيها بقانون فرنسا أضمن للحقوق وأقرب للانصاف
من المحاكم التي تسند شريعتها الى الوحي السماوي حتى كان شيوخ الازهر يحاكمون
اليها فالشيخ العباسي رفع اليها بعض القضايا وكان شيخ الازهر ومفتي الديار المصرية .
وكذلك شيخ الازهر السابق الشيخ سليم البشري يحاكم اليها في قضية تتعلق بأوقاف
الازهر وكان له مندوحة عن ذلك . فكانت جنائهم على الشرعية أنهم كانوا السبب
في إضاعة القسم الاكبر منها وأنهم سلكوا في القسم الثاني الذي بقي للمحاكم الشرعية
طريقة سوءى ذهبت بثقتهم وثقة سائر الناس منها . وكل ذلك بحجة حماية الدين وحفظ
الشرعية الذي هو فخرهم ولو بالباطل ينالون به الزلف في نفوس عامة المسلمين المتقلدين
لهم الذين لا يمامون بماذا يلبدون

تلك حماية الدين والمحافظة على الشرعية عند هؤلاء تذهب برسوئها كما ذهبت

بروحهما فان السماء والأرض تستغيثان من خذل المحاكم الشرعية وتلجآن الى الحكومة طلبا لاصلاحها ولكن الشيوخ عتقة في طريق كل اصلاح وحججهم التوهمية المحافظة على الدين الذي لا يعرفه سواهم وقوتهم غرور العامة بهم وتصديق دعاويهم والحكومات تحترم دائما عقائد العامة وعاداتها وتقاليدها حقا كانت او باطلة ثلاثيها عليها الرأي العام ولذلك كان صلاح حال العامة بالتربية الصحيحة والتعلم النافع مفضيا الى اصلاح حال الحكومة بالطبع لأن رأي الامة يكون حينئذ صحيحا وقوة الامة لا تقاوم لان يد الله مع الجماعة

هذا بعض آثار التقليد الاعمى للميتين والجمود على العادات الموروثة وليس كل علماء الأزهر على هذا الجمود بل السواد والدهاء منهم وانما العامة مع الاكثرين حتى يظهر خطأهم الزمان ، الذي لا يملو حكمه حكم إنسان ، هذا احدهم الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية اليوم قد رأى منذ زمن طويل فساد هذه المحاكم وشعر بتألم العدل من سيرة القضاة الشرعيين وسمى في صلاحها وصلاحهم محاولا لإقناع أمير البلاد به وما زال ياج عليه حتى عهد اليه الأمير بان يضع بمساعدة بعض الفضلاء تقريرا في ذلك سنة ١٨٩٦ ولكن كان نصيب التقرير الاهمال حتى قام المستر سكوت الانكليزي مستشار الخفانية بمحاول وضع لائحة لاصلاح سير هذه المحاكم التي كثر تألم الناس منها وشكواهم للحكومة فأرشده الشيخ لذلك التقرير فطلبه من أحد حاشية الأمير واستفاد منه واضعوا اللائحة الحديثة كثيرا من الفوائد ولكنها لم تكن كافية

وفي سنة ١٨٩٩م حاولت الحكومة المصرية عمل شيء في المحاكم الشرعية على انه من الاصلاح فقامت قيامة العلماء والجرائد وتهيجت العامة لاعتقاد الجميع ان ما كان يحاول غير جائز شرعا (وفي الحقيقة انه لم يكن هو الاصلاح المطلوب للمحاكم) ولستكنهم لم يطلبوا شيئا غيره يجوز عندهم شرعا. وكنا قبل هذه الفتنة قد كتبنا في المنار الصادر آخر سنة ١٣١٦هـ مقالة في (التعليم القضائي) بيينا فيها ان اصلاح المحاكم الشرعية لا يكون الا بقضاة صالحين للقيام بأعباء القضاء وان هذا لا يتم الا بتعليم خاص بيينا طريقة نفسه واقترحنا على شيخ الأزهر ومجلس ادارته تنفيذه ولكن أئى ينفذ وحيات الدين من مشايخ الأزهر اصحاب النفوذ لا يرضون بشيء جديد غير ما اتبعوا عليه آباؤهم الا الشيخ

محمد عبده وهو صاحب هذا الرأي ولكن لا موافق له منهم عليه في مجلس الإدارة الا
 الشيخ عبدالكريم سلمان وأكثر الآراء كانت على ضد ما يطلبان
 انتهت فتنة المحاكم بسكوت الحكومة عن المشروع الذي أعدته ولكن المتقاضين
 لم يسكتوا على حقوقهم تضيع في أثرها عهد بمنصب إفتاء الديار المصرية للرجل الذي
 كان اول ساع في الإصلاح والمشهود له بأنه أعرف الناس بطرقه فكلفت الحكومة
 تقنين هذه المحاكم ووصف خلالها ويان ما يحتاجه من العلاج ففعل ووضع في ذلك
 تقريره المشهور الذي أجمع الناس على استحسانه حتى ان الذين ينادون بالإصلاح
 باسم الدين لم يجهروا بنقده ولا بالاعتراض عليه ثم ألفت الحكومة لجنة للنظر فيما
 يمكن العمل به من التقرير رئيسها ناظر الحفانية وكان في اعضاء اللجنة مع المفتي قاضي
 مصر السابق وشيخ الأزهر واستقرت المنية القاضي في تلك الاثناء فوقف سير اللجنة
 واستمر على وقوفه وعذر الحكومة في ذلك العامة وبلاء العامة العلماء هناك ما قاله
 اللورد كرومر عن هذه المحاكم في تقريره عن سنة ١٩٠٢ وهو :

﴿ المحاكم الشرعية ﴾

« يقول المنتشون من العلماء التاجرين لظاهرة الحفانية ان أحكام قضاة المحاكم
 الشرعية في الأحوال الشخصية وأنجازهم للقضايا قد تحسنت بعض التحسن ولا ريب
 ان زيادة اتفاق المال تفضي الى إصلاح مهم في هذه المحاكم ولكن لا ينتظر ان يجري
 حتى يلح الأهالي في طلب الإصلاح من أنفسهم وذلك يكون بتقديم العلم والمعرفة. والشكاوي
 الآن كثيرة ولكن المعارضة شديدة في كل تغيير مهما كان لازما وخاليا من الضرر. والغالب
 ان تلك المعارضة تصحح بدعوى ان الإصلاحات مخالفة للشرعية او لمعادة القوم » اه
 فانظر تجد ان هذا السياسي الواقف على حالة البلاد أتم الوقوف بصرح بأن الإصلاح لا يمكن
 الا بعد ان تحول العامة عن اعتقاد ما يقوله المشايخ في مقاومة الإصلاح وأوضح منه ما قاله
 في تقريره عن سنة ١٩٠٣ الماضية. وانك لتجد شيئا يطلعون عليه ويعرفون ما يقول الناس
 في جودهم ولا يرجعون عن رحمة بالشرعية التي استحلوا اهلهاو بأنفسهم، وهذا هو نصه :

﴿ المحاكم الشرعية ﴾

هذه ترجمة محضر مأخوذ عن الجريدة الرسمية وهو يتعلق بأعمال مجلس شورى

القوانين في جلسة حديثة العهد . والحديث فيها بين أحمد بك يحيى من أعيان المصريين
وحضرة الشيخ حسونة التواوي وهو عالم جليل من علماءهم تولى منصب القضاء فيما مضى
هـ حضرة أحمد بك يحيى : ان الطريقة المثبتة حتى الآن في المحاكم الشرعية في أمر
المرافعات وتأجيل القضايا أوجبت شكاوى كثيرة فلذا أقترح على مجلس شورى القوانين
تأليف لجنة تدرس هذه الأمور وتضع فيها تقريرا

هـ فضيلة الشيخ حسونة التواوي : اني لأعلم ان المحاكم الشرعية تحتاج الى الإصلاح
في أمر من أمورها

هـ تقرر بالاغلبية التصديق على رأي الشيخ حسونة التواوي انهم
فهذه الاعمال مشددة لا تراعى لاهتمامها على ان في مجلس شورى القوانين نفسه بعضا
من الاعضاء الاذكياء الذين يشعرون بوجوب الإصلاح للمحاكم الشرعية
اما كون الإصلاح ضروريا يتشوق اليه النفوس فذلك أمر ثابت لا شك فيه إذ ليس
للناس أقل ثقة بهذه المحاكم الشرعية وقد علا الضجيج من أعمالها وكثرت شكاوى المتقاضين
بين يديها وحببتهم عليها ترجع يوما عن يوم . والإصلاح يطلب من وجه معروف لا يختلف فيه
وهو بسيط سهل المتناول وذلك ان الشرع نفسه لا يمكن ان يطرأ عليه تغيير مطلقا فإما ما يطلب
إذن هو أن يقضى به بين الناس بآريقة موقولة على بدقضاء جمعوا من العلم والاستقلال ما يمتنع
منه تأثير كل مؤثر خارجي أبيا كان مصدره

وكانت الحكومة قد شرعت منذ خمس سنوات تقريبا في معالجة هذا الداء ولكنها
هدلت عنه لأن القرض الذي كانت تقصده من الإصلاح انما هو صيانة المصريين
أنفسهم فلم تجد منهم التأييد الكافي فأغفلته . اما الحكومة البريطانية فلا تبدأ بالسير
في هذا السبيل ولكنها تنظر بعين الرضى الى كل اصلاح يبدأ به ذوو الشأن أنفسهم
الذين يفتهم أمر المحاكم الشرعية أكثر من سواهم وتؤيدهم وتشدد عزائمهم . ورأى
الخصوصي هو ان مجلس شورى القوانين يحسن صنعا بالعودة الى هذا الموضوع وايفائه
حظه من البحث لاسيما ان التعجيل في اصلاح هذه المحاكم خير من التأجيل ففي مصر
جيل جديد يختلف عن أجداده في أمور كثيرة فيمكن ان تحدثه نفسه يوما بأن يمد
الى تلك الأركان القديمة بدا لا تعرف حرمة القديم فتكون أشد عليها من بد حكومة

تمدها اليوم طبقا لارشاد قوم لاشأن لهم في الأمر لانهم لا يدينون بالدين الاسلامي .
 فاذا كان لهذا الحساب نصيب من الصواب فالأجدر بأبناء اليوم أن يشروعوا في الإصلاح
 ويتلافوا الأمر قبل حلوله . وعسى ان المصلحين من أبناء القطر لا تضعف عزيمتهم
 لأول فشل حل بهم فان الرأي العام لأبناء دينهم هو في جانبهم وهو ينمو ويزداد
 وان كانوا لا يجاهرون به فعلمهم اثبات إذن لاسيما ان لم يكن أحد ينتظر ان الناس تنقلب
 على أيمانها وتوافقهم على مرادهم بعد أول حيلة

ويجدر بي ان أذكر في هذا المقام ان مجلس شورى القوانين اقترح على الحكومة
 في الملاحظات التي أبدتها على مسيانية السنة الحاضرة أن تزيد مصروف المحاكم
 الشرعية فرفضت الحكومة هذا الاقتراح . وعندى أنها أحسنت في رفضها لأن كل
 زيادة في هذا الباب تعد تديراً لأموال الأمة حتى يجي الوقت الذي تباشر فيه مسألة
 الإصلاح بالجد والاهتمام . اه كلام اللورد

قبل ان يظهر تقرير اللورد هذا اجتمعت الجمعية العمومية المؤلفة من نظار الحكومة
 واعضاء شورى القوانين ومندوبي البلاد المصرية واقترح غير واحد من أعضائها مطالبة
 الحكومة بإصلاح المحاكم الشرعية . فاحيل الطلب على مجلس شورى القوانين فأجمع
 الشيوخ أمرهم وأرادوا ان يدافعوا عن الحاضر حسب عادتهم ، فأتمهم من بينهم الأمر
 مع انصارهم في مجلس الشورى وكبيرهم هم قاضي مصر الذى خلق في بلاد الروم
 مصريا ، وتعلم في الاسكندرية ولكنه كأنه تخرج أزهريا ، وكثر السعي قبل الجلسة واتفقوا
 على شيء يدافع به القاضي الأكبر

ولما طرحت المسألة في المجلس قال القاضي الأكبر كلمته المروزة وهي :

« قد سمعنا المقترحات المتعلقة بالمحاكم الشرعية ونقول ان أعمال تلك المحاكم
 ترجع اولا الى الشرع الشريف وهذا لا يمكن مسلم ان يقول انه يحتاج الى اصلاح -
 وثانيا الى قضاء يحكمون بذلك الشرع وهؤلاء تنتخبهم لجنة من كبار العلماء الخبيرين
 تشكل بنظارة الحفانية بحضور ناظرها وطبعا انما تنتخبهم من العلماء الأكفاء وثالثا
 لى لوائح سنتها الحكومة بعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين . فان كان هناك
 اعتراضات توجهت أو توجه في المستقبل فطبعا انما هي متوجهة على تلك اللوائح

ولو رجعت الحكومة في جميع أعمال المحاكم الشرعية الى قواعد الشرع ونفذت بالطرق الشرعية جميع ماصدر من تلك المحاكم من الاحكام لم يوجد أدنى اعتراض فلذلك اطلب استئناف الحكومة الى ما ذكر :

هذه انص ما كتب، وتماثل الناس عن قاضي مصر يومئذ زيادة منها أنه قال في الجلسة ان القضاة يدرسون علومهم في الأزهر ويمتحنون فيه بحضور جماعة من كبار العلماء وانه لم يعرف عن أحد من قضاة المحاكم ما يشكى منه وجاء في آخر كلامه : اما إذا ارادت الحكومة تكميل المرشحين للقضاة باضافة بعض دروس مثل أدب القاضي وشي من التمرين فلا بأس. وذكرت جريدة المؤيد يومئذ أنه قال ما ينبغي لنته في مقامه ان يقوله. وكان له حزب مستمد لتأييد رأيه ولكن مفتي الديار المصرية تعقبه بعد ما أمر الكاتب بكتابة جميع مقاله وقرر المفتي ما ملخصه -

أما كون التسرع نفسه لا يحتاج الى اصلاح فسلم لكنه في كتابه التي في أيدي الناس بعيد عن أفهام الخصوم فهو في أشد الحاجة الى التقريب من الأفهام فيجب النظر في ذلك ولا نطلب فيه الاعمال سبقتنا الى مثله الدولة العثمانية في كتاب المجلة التي عاينها العمل في محاكمها المسماة (بالمدنية) وفي المحاكم الشرعية في ابواب المرافعات جميعها ولم يقل أحد ان الدولة في عملها ذلك قد خرجت عن الدين . (عند هذا قال الشيخ حسونة النواوي : كتاب الاحوال الشخصية الذي وضعه قدري باشا موجود وهو من أحسن ما يكون :)

وأما مسألة امتحان القضاة في لجنة من علماء الأزهر وانخابهم بلجنة فيها كبار العلماء فيجب بيان ما فيها هيئة المجلس لانني من اللجنتين - لجنة الامتحان ولجنة الانتخاب . أما الامتحان فيجري في موضوعات خاصة من عدة فنون يتدأ فيها بالاصول فاللعاني فالبيان وهكذا ولا يأتي الفقه الا في آخر الدروس عند ما يكون الممتحن قد مل السؤا والطلاب قد مل الجواب فيكتفي الاساتذة من الطالب ببعض كلمات ثم ينقلونه الى فن آخر . على أن الامتحان في الفقه كان ولا يزال في ابواب العبادات مثل التيمم ونحوه . وقد أضح في المدة الاخيرة على لجنة الامتحان تعيين مواضع الامتحان في المعاملات فحصل ذلك لكن كثيرا ما يرجع عنه فهل مثل هذا الامتحان له علاقة بالقضاء الشرعي

وهل تعرف به درجة القاضي ان كان أهلا للقضاء أو غير أهل
 (قال) أنا عضو في اللجنتين كما قلت لكم وربما كنت أعرف الناس من ينتخبون
 للقضاء ولكني أتول لكم إتانا نعمل في الانتخاب على قاعدة ارتكاب أخف الشرين
 فنختار أخف القاصرين قصورا وكثير ما نكون الاغلبية على انخاب المتقدم في الزمان
 وان كان متأخرا في العلم والاستعداد

(قال) واما لوائح المحاكم التي يتوهم من لم يعرف تاريخها ان الحكومة وضمتها
 من عندها فهي بعيدة عن الشرع ومذاهبه فاننا اذكر لكم حقيقة أمرها. كانت الحكومة
 في عهد أمراء مصر السابقين تاركة للمحاكم الشرعية تمام الاستقلال وكان الناس
 يستقينون من ظلها وظلمها وشيوع الرشوة فيها فلما أقلقوا الحكومة أمر سعيد باشا
 بوضع لائحة لسير هذه المحاكم وقد كان ذلك باقرار لجنة من علماء الأزهر ومؤلفة
 من علماء المذاهب الاربعة فاللائحة الاولى كان متفقا عليها من علماء الشرع - طال
 الزمان وظاهر ان اللائحة لم تأت بالمطلوب واستمرت الشكوى من أعمال المحاكم
 فوضعت اللائحة الثانية بمعرفة الشيخ المباسي شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية لذلك
 العهد . واما اللائحة الاخيرة فقد عرضت كذلك على شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية
 وأقرها كما أقرها قاضي مصر السابق . فالوائح لانعاب اذن بمخالفة الشرع ولكنني أقول
 مع هذا انها قاصرة وفي حاجة الى الاصلاح فتبين ان المحاكم الشرعية في حاجة الى
 الاصلاح من كل جهة وهذا الاصلاح ينحصر عندي في خمسة أمور وهي :

(اولها) تقويم طريقة التعليم لمعامل المحاكم الشرعية من قضاة وكتبة واطافة
 ما تحتاج اليه وظائف القضاء الشرعي وما يتعلق بها من المعلومات الى ما يتعلمون الآن
 وذلك يكون بانشاء فرقة خاصة بهذا الغرض من طلبة الجامعات الأزهر بالجامع الأزهر
 ثم تكميل قاعدة انتدابهم بما يكفل التحقق من كفاءتهم . (ثانيا) تعديل لوائح المحاكم
 الشرعية على وجه يكفل انتظام سيرها وسرعة انفصل في قضاياها وازالة كل ما يشكي
 منه بشرط المحافظة على الشرع (ثالثا) الاتفاق مع جماعة من شيوخ الخفية على
 ايجاد طريقة لتقريب فهم الاحكام الشرعية التي يتقاضى الناس على حسبها حتى يمكن
 للخصوم ان يعرفوا الى أية قاعدة شرعية يزعم الحكم فيها يتخاصمون فيه ويسهل على

القضاة أنفسهم خصوصا في بدء أمرهم الرجوع الى ما يحكمون بمقتضاه ويكون ذلك شاملا لجميع أبواب المعاملات من الفقه (رابعها) وضع قاعدة تنفيذ الاحكام الشرعية تكفل انتفاع المحكوم له بالحكم ضد أي شخص كان بما لا يخالف الشرع (خامسها) ترقية مراتب عمال المحاكم الشرعية والحقاقهم بباقي موظفي الحكومة :

اقترح المفتي هذا وأمر بكتابتها فكتب وظهرت على المجلس امارة الاعجاب والرضى به فقال بعض المؤتمرين ان هذا لا ينافي قول القاضي والرأي مارآه القاضي . قال المفتي لك ان تقول ان وأبك موافق لرأي القاضي وليس لك ان تقول هذا عن غيرك وان كان القاضي يقر هذا الرأي فهو مانع ولا فرق بين ان ينسب اليّ أو اليه . فقال ذلك العضو لا بأس بموافقة القاضي على هذا ولكن تحذف المقدمات . قال المفتي وتحذف مقدمات القاضي أيضا . قال بعض الاعضاء الاولى بقا لمقدمتين والموافقة على الرأي الاخير (رأي المفتي) مع اتفاق القاضي . وبعد ذلك استقر الرأي على ان يمحي ما كتب عن القاضي والمفتي ويستبدل به ان المجلس يقترح على الحكومة الاصلاح بالاوجه الخمة المذكورة وكذلك كان

هذا ما يخص ما كان في الجلسة وطرح به الناس يومئذ كتبناه كما سمعناه من كثير من الاعضاء ومن يجتمع بهم . ولكن الجرائد خلطت في المسألة ومنها مانسب الاقتراح للقاضي وانما كان ردّاً عليه ثم انه لم يربدا من موافقة المجلس . والذي يهمنا اننا وصلنا بسد جهاد المجاهدين في سبيل الاصلاح الى أن مجلس الشورى طلب باتفاق الراء ان تبادر الحكومة الى اصلاح هذه المحاكم فليس لها بسد هذا عذر بالارجاء وهو أقصى أو فوق ما كان يتمنى الاورد كرومر

أرايتك هؤلاء القضاة الشرعيين هل اعتبروا باجماع أهل الرأي والحل والنقد وغيرهم على فساد أمرهم وسوء سيرتهم ؟ كلا انهم لم يزدادوا الا غيا وتمسكوا حتى ان المحكمة العليا التي تشرف على جميع مجاري المبر هي أوغل من محاكم الواحات في القروور والحلل والزال . ومن أعجب ما صدر عن قاضي مصر في هذه الأيام بركة مستشاره أو مشيره التصدي لمنع ديوان الاوقاف من تنفيذ لائحة المساجد التي وضعتها مفتي الديار المصرية وأقرها مجلس الاوقاف الأعلى بعد مباحثات طويلة .

﴿لائحة المساجد﴾

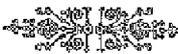
ماهي لائحة المساجد وماوجه الحاجة اليها ؟ هي لائحة تدور على جعل أئمة
المساجد وخطبائها من أهل العلم بالدين ليؤدوا الفرائض على وجهها وجعل مؤذنيها
وخدمتها من أهل الكفاءة للقيام بهمهم على وجهه . ولايجعل أحد ان أكثر الأئمة
في هذا العهد من الجهال حتى باحكام الطهارة والصلاة وأكثر الخطباء يغلطون على
المتبر حتى آيات القرآن ويأتون في وعظهم بما يتبرأ الدين منه في الفس والكذب على الله
ورسوله ودينه بمراد الأحاديث الموضوعية والطرائف المصنوعة . أليس من المجائب
ان يوجد في المسلمين من يحافظ على هذه المنكرات ويطلب بقاءها وعدم إزالتها باسم
الدين وهو يد مع هذا من علماء المسلمين ؟ بلى وانهم ليجتجون بأنهم يحافظون
على شروط الواقفين ، وهل وجدوا وقف اشترط ان يكون الأئمة والخطباء من الجهالين ؟
رب أعوذ بك من همزات الشياطين

أوقاف المسلمين تزداد ريباً ونمواً ومساجد المسلمين في خراب حسي ومضموي
الامامرت جدره وزخرفت سقفه لجنة الآثار العربية لتمتع بالنظر اليها السائحون
من الأفرنج الذين يحبون الاطلاع على مباني الاولين ، وراتب الخطيب والامام اليوم
كما كان منذ قرن أو قرون اذ كان ملاك الالف بعد غنيا كبيرا ، والالف لا تشبع
في سنتنا الحار شعيرا ، لهذا يضطر ديوان الاوقاف ان يجعل الجهالين الكسالى المدمين
أئمة وخطباء اذ لا يرضى العالم الفاضل أن يقطع لامل لا يزيد راتبه في الشهر على مئة
قرش وقد يكون خمسين قرشا . هذا وان مساعدة أهل العلم والدين على معاشهم
من أفضل المبرات التي تنشأ لها الاوقاف الخيرية لهذا كان من موضوع لائحة المساجد
أن يجعل للامام والخطيب راتب يتراوح بين خمس مئة قرش وثمان مئة قرش وللمؤذن
والخادم راتب يرتقي الى ثلاث مئة قرش وذلك بمدايقهم بحسب الشروط التي تؤهلهم
للقيام بهمهم على أكمل وجه . وقد رفقت اللائحة بحال الحاضرين على ما بهم فلم تقص
بعزل أحد منهم وانما جعلت مبدأ الاصلاح فيهن بتجدد

بهذه اللائحة تصرف أموال الاوقاف المكتنوزة في أفضل مصارفها ، بهذه
اللائحة تقام صلاة الجماعة على وجهها ، بهذه اللائحة تكون الخطابة مؤدية بالحكمة

التي شرعت لاجلها ، بهذه اللائحة تكون بيوت الله نظيفة طاهرة كما يليق بها ،
بهذه اللائحة بنمو علم الدين بما وجد لاهله من المماش الطيبي الذي يليق بكرامتهم
بعد ان أفتلت في وجوه المنقطعين له أبواب الرزق ، واحتقرهم الناس ولو بغير
حق ، ومع هذا كله نجد في أصحاب المئات من يسمي في إلغاء اللائحة بحجة أنها
مخالفة للدين ، وأنها وضعت للافساد وهم من المصلحين ، يحاولون إلغاءها بسطة
الحكمة الشرعية التي ضجت السماء والأرض من فساد حالها ، وشدة اختلالها ،
فلماذا لا يصلحونها ويقيمون حكم الله فيها ان كانوا صادقين ؟

كتب قاضي مصر الى مدير الاوقاف يطلب اللائحة لينظر فيها ويأمر بتنفيذ
ما يرى تنفيذها وإلغاء ما يرى إلغاءه وذكرته الجرائد انه هدد المدير بيزله اذا لم
يفعل فمرض المدير كتابته على مجلس الاوقاف الاعلى فقرر المجلس اجابة القاضي بأن
هذا امر لا يفتيه وأنه ليس في اللائحة امر يخالف للشرع كما قرر مفتي الديار المصرية
وأن الامر العالي الصادر في سنة ١٢٩١ يجيز للمجلس سن أمثال هذه اللائحة ولهذا
يرفض المجلس طلب القاضي ويأمر بتنفيذها كما قررها - هكذا ورد في جريدة الاهرام
وقد أندرت القاضي بأن لا يلعب بالنار ونعم ما فعلت ، فان الامر خطير كما ذكرت ،
هذا نموذج من سيرة هذه المحكمة بعد ما عمت البلوى ، وعظمت الشكوى ،
يلعب أهلها بالنار ، ويسخطون الديار ، ويفقدون الانصار ، ولا نسمع من علماء الأزهر
كلمة انكار ، بل يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار ،



مناظرة بين مقلد وصاحب حجة - تابع وينبع

(الوجه الحادي والستون) قولكم : وأجمعوا على جواز شراء الاحمان والاطعمة
والثياب وغيرها من غير سؤال حلها اكتفاء بتقليد أربابها : جوابه ان هذا ليس
تقليدا في حكم من احكام الله ورسوله من غير دليل بل هو اكتفاء بقبول قول الذابج
والبائع وهو اقتداء واتباع لأمر الله ورسوله حتى لو كان الذابج والبائع يهوديا او نصرانيا
أو قاجرا اكتفينا بقوله في ذلك ولم نسأله عن أسباب الحل كما قالت عائشة رضي الله
عنها : يا رسول الله ان ناسا يأتوننا بالاحمان لاندرى اذكروا اسم الله عليها ام لا ؟